

قضية



من اعتصام سابق لمتعاقدين آخرين مع «الشؤون» (أرشيف)

متعاقدو «الشؤون الاجتماعية» إلى القضاء قريباً «الأسر الأكثر فقراً» يفقر الشباب

كانون الأول 2011». وكان يفترض أن يلتحق المتعاقدون بنحو 70 مركزاً من مراكز الخدمات الإنمائية التابعة للوزارة في مختلف المناطق اللبنانية. لكن الوزارة لم تستدعهم في التاريخ المحدد، علماً بأنهم كانوا موجودين دائماً. يرأسون الوزارة، بهاتفونها، بقصدونها، ويتلقون من منسقي المشروع رسائل إلكترونية تؤكد الاستمرار في التعاقد والمحافظة على حقوقهم. ويفيد مضمون المراسلات ما يأتي: «حقوقكم محفوظة منذ إنتماء الانفاق، نواجه مشاكل تقنية ونحن لا نزال ملتزمين ببنود العقد ونتأمله، فما عليكم سوى الانتظار أسبوعاً آخر». وتأكيداً لحفظ الحقوق، يرد في رسالة إلكترونية إلى المتعاقدين، بتاريخ 15 حزيران الفائت، من منسقي الموارد البشرية والعمل الميداني في المشروع فؤاد بولس الآتي «في نهاية الأسبوع الفائت، وقعت وزيرة المال (رياً الحسن) على أمر إحالة المبالغ المتبقية للمصروفات لكم عبر موازنة الوزارة، وبناءً عليه فقد بات واجباً تأمين المخصصات دفعة واحدة لجميع المتعاقدين نهاية الشهر الجاري وبمفعول رجعي عن الفترة الكاملة التي تلت تاريخ توقيع العقد».

وعلى الرغم من أن المتعاقدين لا يصفون عقدهم القانوني بأنه عقد إيجار خدمة، كما يصفه ديوان المحاسبة، الذي يأخذ الوزير وأهل أبو فاعور برأيه (راجع الإطار). فإن المادة 634 من قانون الموجبات والعقود تنص على ما يأتي: «من التزم القيام بعمل أو بخدمة ولم يتمكن من إتمامها بسبب يتعلق بمستأجره، يحق له أن يتقاضى كل الأجر الذي وعد به إذا كان قد بقي على الدوام قيد تصريف المستأجر ولم يؤجر خدمته لشخص آخر...». وفي كل الأحوال، فقد تقاضى عدد من الذين التحقوا بالعمل المستحقات بمفعول رجعي عن الأشهر التي لم يعملوا خلالها. لكن أبو فاعور تراجع عن الاستمرار في الدفع، معتبراً أن في هذا الأمر «هدراً لأموال الدولة» ولا يتحمل ضميره هذا الأمر» وفق ما نقله مستشاره إلى الشباب الذين قصدوا مكتبه.

المتعاقدون الذين تحركوا للمطالبة بحقوقهم، رافضين مقولة القيمين على الوزارة إنهم يريدون تقاضي المال من دون تعب، أو إنهم «كانوا يمصصون المتعة» كما قيل لهم أيضاً، لأن «بعضنا ترك عمله والتزم معهم»، صدقوا حجة الوزير بأنه لا يتحمل صرف هذه الأموال لهم، فبادروا إلى تقديم النصوص القانونية التي تؤكد حقوقهم من دون نتيجة. هذه النصوص سيجملونها إلى القضاء قريباً... ربما يعتصمون قبل ذلك، في خطوة أخيرة. يكشفون أنهم تلقوا عروضاً بحلول وسطية، كان يتنازلوا عن حقهم مقابل تجديد العقود لسنة إضافية «لماذا نوافق وقد ضاعت سنة من عمرنا ونحن ننتظر؟».

الغاني، أي القضاء، يراه الشباب «الحل الوحيد الذي تدفعنا إليه الوزارة، والذي سيجعلها تعطينا أكثر مما نطالب به، ما يعني المزيد من هدر أموال الدولة لأن تعسفها في استعمال سلطتها هو ما يدفعنا للجوء إلى التقاضي». لكن قبل الوصول إلى الاعتصام والقضاء، ما هي قصة هؤلاء الشباب؟ هم من حملة الإجازات الجامعية، وبعضهم يحمل شهادات في الدراسات العليا. قرأوا إعلانات عن حاجة وزارة الشؤون الاجتماعية إلى التعاقد مع من يحملون كفاءاتهم. تقدموا إلى الوظيفة المؤقتة، ولكل دوافعه. منهم من كان يحتاج إلى أي وظيفة، منهم من اختار دواماً يناسبه لأنه يتابع دراسته فتخلى عن وظيفته والتحق بهم، ومنهم من وجد فيها مدخلاً إلى «الدولة»، فتخلى أيضاً عن وظيفة لم تكن تعجبه والتحق بهم. وقعوا عقداً يمتد على 13 شهراً يبدأ العمل به في 1 كانون الأول 2010. وورد حرفياً في العقد «حددت مدة هذا العقد بثلاثة عشر شهراً تبدأ اعتباراً من الأول من شهر كانون الأول 2010 ولغاية 31

هل هو «هدرٌ للأموال العامة»، أم «خيبة من الإدارة العامة»؟ ما هي التسمية التي يمكن أن تطلق على الخلاف القائم حالياً بين وزارة الشؤون الاجتماعية و330 شاباً تعاقداً معها، ويطالبون اليوم بمستحقات تضمنها العقود الواضحة، بينما يرى الوزير وأهل أبو فاعور، متسلحاً برأي شفهي من ديوان المحاسبة، أنهم لا يستحقونها؟

مهة زراقط

عندما تقدم 330 شاباً إلى التعاقد مع وزارة الشؤون الاجتماعية، في إطار برنامجها الإصلاحية الذي تعول عليه للحد من الفقر، طلب منهم الخضوع لدورات تدريبية إلزامية. بعض هذه الدورات تقني، وبعضها الآخر اجتماعي هدفه تعليمهم على كيفية التعامل مع العائلات الفقيرة. ذلك أن برنامج الوزارة الذي تعمل عليه بالتعاون مع البنك الدولي ومكتب التعاون الإيطالي والوكالة الكندية للدعم الدولي، يستهدف الأسر الأكثر فقراً في لبنان.

لكن يبدو أن أحداً لم يبادر إلى إجراء دورات مماثلة للقيمين على الوزارة، فيعلمهم أصول التعامل، وحساسيته، مع شبان «يحتاجون إلى 500 دولار شهرياً» كما قال لهم مستشار الوزير، مضيفاً بالطبع: «لولا حاجتكم لما وافقتم على العمل بهذا الراتب، وأنتم من حملة الإجازات!!!» وحسناً فعل مستشار الوزير عندما أضاف العبارة الأخيرة، لأن هذا يعني أنه يعرف وضع سوق العمل في لبنان، الذي كشفته أخيراً بالأرقام نتائج برنامج «miles» الذي أعده البنك الدولي (أيضاً) بالتعاون مع وزارة العمل، وفيه أن نصف القوى العاملة عاطلة من العمل، وأن معدلات البطالة الأعلى هي ضمن فئة متخرجي الجامعات.

يعرف القيمين على الوزارة إذاً وضع الشباب، لكنهم لا يترددون في استخدام هذه المعرفة لـ «يهتوا» بها متخرجي الجامعات الذين «وجدوا عملاً». رضوا با 500 دولار، وهم لا يتكرونها حاجتهم إلى هذا المبلغ المتواضع، بدليل أنهم قصدوا مكتب الوزير للمطالبة به، كما قصدوا مكتب رئيس الحكومة، رئيس مجلس النواب ووزير الصحة... من دون جدوى. ولم يعد أمامهم اليوم إلا أمرين: الاعتصام، أو القضاء. الحل الأول يراه القيمين على الوزارة «زعرنة سيقنكم إليها!!!» كما قيل لهم أيضاً. الحل

متفرقات

النفائيات تتراكم في يحمر الشقيف

يعاني أهالي بلدة يحمر الشقيف من تراكم النفائيات في الحاويات والبراميل وتكدسها على جانبيها، وفيها نفائيات ناجمة عن ذبح اللحوم، ونفائيات منزلية مختلفة، تؤدي مع ارتفاع حرارة الطقس إلى انبعاث الروائح الكريهة منها، فضلاً عن أنها أصبحت خلال الليل مرتعاً للكلاب الشاردة والقطط ومصدراً لانبعاث الذباب والحشرات، ما يمثل خطراً بيئياً وتهديداً للصحة والسلامة العامة. ونقل مراسل الوكالة الوطنية للإعلام عن الأهالي أنهم راجعوا البلدية مراراً، التي بدورها أحالت الموضوع على اتحاد بلديات الشقيف الذي تتباطأ شاحناته في نقل النفائيات من البلدة لعدم وجود مكب لتصرفها. وناشد الأهالي البلدية والاتحاد العمل على نقل النفائيات من الشوارع والأحياء بعدما باتت مصدرراً للمرض، ملوحن بالتصعيد والسلبية إن لم تلَب مطالبهم البيئية، وبالتوجه إلى محافظ النبطية القاضي محمود المولى لتقديم شكوى ضد هذا الاستهتار بصحتهم وسلامة أولادهم.

اكتشاف نفق جديد تحت الماء في جعيتا

أعلنت شركة «ماباس - لبنان» اكتشاف نفق جديد تحت الماء في مغارة جعيتا وصالة تحت الماء مع مجرى مياه جديد. رئيس الشركة، نبيل حداد أعلن هذا الاكتشاف في مؤتمر صحافي، عقده أمس، في صالة مسرح مرفق جعيتا السياحي، مُحاطاً بالفريق اللبناني للغطس المؤلف من جو خوري، جوزيف شربين وحبيب حداد ونجيب نجيب. وقال حداد إنه منذ عام 2004 يجري فريق من الغطاسين اللبنانيين المتطوعين تجارب عديدة لاكتشاف دهاليز مائية في مغارة جعيتا بمواكبة فعالة من إدارة المغارة، حيث عثر على معبر مائي أثار الفضول العلمي للتعرف إليه، وقد تطلب الأمر جهوداً مضيئة واستخدام تقنية حديثة مكلفة للنفاذ عبر الممر، إلى حيث انكشفت صالة جديدة». وأضاف: «تمكنا لأول مرة في الشرق الأوسط من وضع خريطة ثلاثية الأبعاد لهذا الجزء المكتشف تحت الماء، والتصوير الجوي يمثل سبقاً علمياً في تسجيل أول فيلم لأعمق مكتشفة داخل مغارة في الشرق الأوسط». ورأى أن «الجهود التي بذلها الفريق اللبناني تمثل تحدياً وتجاوزاً للخبرات الأجنبية في اكتشاف العالم الجوفي للمغاور خاصة تلك المغمورة بالمياه». وشدد حداد على أن «هذا العمل هو بحث علمي بحث لن يتحول إلى وجه سياحي».



مندوبو «اللبنانية» يناقشون سلسلة الرتب والرواتب

دعا رئيس مجلس المندوبين في رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية المندوبين إلى عقد جلسة استثنائية، العاشرة من صباح الأربعاء المقبل، في مقر الرابطة - بئر حسن. وتناقش الجلسة موضوع سلسلة الرواتب المقدمة من الرابطة إلى وزير التربية والتعليم العالي واتخاذ التوصيات بشأنها.

حريق في بلدة معركة

شب، أمس، حريق كبير في الجانب الغربي لبلدة معركة للمرة الثانية في غضون ثلاثة أيام، وأتت النيران على أكثر من عشر دونمات من الأراضي المزروعة بالأشجار المثمرة والأعشاب اليابسة. وعمل الدفاع المدني وأهالي البلدة على إخماد الحريق الذي استمر لأكثر من ساعتين.

تدشين طريق باتوليه الرئيسية بتمويل إيطالي

احتفلت بلدية باتوليه (قضاء صور)، برعاية قائد الكتيبة الإيطالية الأولى العقيد سيفانو دي سارا، بتدشينها مع مكتب التعاون المدني - العسكري التابع للقوة الإيطالية العاملة ضمن إطار القوة الدولية الموقته في الجنوب «اليونيفيل» مشروع تأهيل الطريق الرئيسية للبلدة بهبة بلغت كلفتها الإجمالية 30 ألف يورو. يبلغ طول الطريق 800 متر بعرض 4 أمتار، وهي تربط باتوليه ببلدة دير قانون النهر. وقد شكر رئيس بلدية باتوليه عبد الرؤوف فرحات، الجهود التي تبذلها القوة الإيطالية في الجنوب، منوهاً بالإنجازات العديدة للجنود الإيطاليين في بلدة باتوليه خصوصاً، وفي منطقة صور عموماً، وافتأ إلى «أن المشاريع التي أنجزتموها في بلداتنا تعبر عن قدرتكم الكبيرة على تحديد حاجات السكان المحليين، وتعبر أيضاً عن مدى سهولة انخراطكم في مجتمعنا وفي بيئتنا». قديم في ختامه فرحات دروعاً تقديرية للضباط الإيطاليين.